



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الدينية

- بلاغ -

تعلم وزارة الشؤون الدينية أنه عملاً بأحكام الأمر الحكومي عدد 1145 لسنة 2019 المؤرخ في 03 ديسمبر 2019 المتعلق بالإشغال الوقتية للقضاءات التابعة للملك العمومي للمساجد وخاصة الفصل 26 منه المتعلق بتسوية الوضعيات القائمة حالياً (الحاصلة على ترخيص من أي جهة كانت أو بدونه) ، وتبعا للقرار الصادر عن وزير الشؤون الدينية المؤرخ في 29 جانفي 2021 المتعلق بضبط قائمة الوثائق المستوجبة للحصول على ترخيص في الإشغال الوقتي، فإنه يتعين على كل شاغل لقضاء تابع للملك العمومي للمساجد سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يبادر بتقديم مطلب كتابي إلى الإدارة الجهوية للشؤون الدينية التي يوجد القضاء بدائرة اختصاصها الترابي مرفقا بالوثائق المنصوص عليها بقرار وزير الشؤون الدينية المشار إليه، الصادر بالمرسوم الرسمى للجمهورية التونسية عدد 12 المؤرخ في 02 فيفري 2021 وذلك خلال تسعين يوما (60 يوما) ابتداء من يوم 03 فيفري 2021.

بلدية هبيرة
ورد في: 24/02/2021
ضمن تحت عدد: 93

مكونات ملف الإشغال الوقتي للملك العمومي للمساجد	
بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين	بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين
*مطلب باسم السيد وزير الشؤون الدينية.	*مطلب باسم السيد وزير الشؤون الدينية.
*بطاقة عدد 3 باسم طالب الترخيص في الإشغال الوقتي.	*نسخة من النظام الأساسي بالنسبة للجمعيات أو العقد التأسيسي بالنسبة للمؤسسات.
*وثيقة التزام ممضاة وفقا لنموذج يسحب من الإدارة الجهوية المعنية وعند الاقتضاء من الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية.	*وثيقة التزام ممضاة وفقا لنموذج يسحب من الإدارة الجهوية المعنية وعند الاقتضاء من الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية.
*مضمون من السجل الوطني للمؤسسات لم يمض على استخراجه شهر بالنسبة إلى الأشخاص الخاضعين للتسجيل.	*التقرير الأدبي والمالي للجمعية.
*مذكرة وصفية للنشاط المزمع القيام به.	*الوثائق المثبتة لسلامة الوضعية الجبائية.
*نسخ من الشهادات العلمية.	*مضمون من السجل الوطني للمؤسسات.
*وثيقة تثبت إيداع ضمان مالي لدى إحدى القباضات المالية أو وثيقة تثبت إنشاء ضمان بنكي.	*تقرير حول أنشطة الجمعية السنة المنقضية.
*وثيقة تثبت إيداع ضمان مالي لدى إحدى القباضات المالية أو وثيقة تثبت إنشاء ضمان بنكي.	*وثيقة تثبت إيداع ضمان مالي لدى إحدى القباضات المالية أو وثيقة تثبت إنشاء ضمان بنكي.
	*برنامج عمل سنوي مفصل للأنشطة المبرمجة بالقضاء بالنسبة للجمعيات.

ملاحظة : تودع المطالب بمقر الإدارة الجهوية للشؤون الدينية مرجع النظر .

